استقال من اللجنة لوجود من تضخمت حساباته البنكية بها

الكندري: لن يحمي المال العام من استباحه وتعدى عليه

عبدالله الكندري

رياض عواد

صرح النائب عبدالله الكندري بأنه قد تقدم باستقالته بعد تزكيته عضوا في لجنة حماية الأموال العامة، نظرًا لوجود حالة تعارض للمصالح مع من ثبت مسبقاً تورطه في قضية تضخم الحسابات البنكية.

وأضاف أن النيابة العامة سبق أن حسمت واقعة تضخم الحسابات البنكية لأحد الأعضاء في اللجنة الحالية، وأن موضوع الإيداعات المليونية من ضمن أجندتي في حماية المال العام.

وتساءل الكندري: كيف سأتمكن من فتح ملف الإيداعات في هذه اللجنة بوجود من ثبت تضخم حساباتهم المصرفية واستباح المال العام؟! فهذا لن يستقيم سياسيًا ولا قانونيًا؛ فوجوده يعتبر تناقضاً لا يمكن قبوله.

وختم بأنه لن يقبل على نفسه أن يكون عضوًا في لجنة حماية المال العام في ظل وجود هذا الالتباس مع احترامه وتقديره للاعضاء الشرفاء في هذه اللجنة، كما أنه لن يحمي المال العام أبداً من استباحه وتعدى عليه.

بعد استقالة الكندري

الدوسري : فتح باب الترشح للجنة حماية الأموال العامة

ناصر الدوسري

قال رئيس لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية النائب ناصر الدوسري : بعد استقالة النائب عبدالله الكندري من عضوية اللجنة سنفتح باب الترشح في الجلسة المقبلة وسيتم اختيار نائب لا يشغل منصبا في اللجان الدائمة لتجاوز تزكية المقرر لأن جميع الأعضاء لديهم مناصب في لجان دائمة.

وأوضح الدوسري أنه بالنسبة لأولويات اللجنة سننتظر ما يكلفنا به المجلس لأن اللجنة السابقة أنهت جميع التكليفات الموكلة إليها».

وذكر مصدر في وقت سابق إن لجنة حماية الأموال أجلت اجتماعها المقرر امس لوجود إشكالية في توزيع المناصب وخصوصا في تزكية المقرر بعد تزكية الرئيس ناصر الدوسري لأن بقية الأعضاء يشغلون مناصب في لجان دائمة، فالنائب عسكر العنزي رئيسا للداخلية والدفاع وطلال الجلال رئيسا للصحية وخالد الشطي رئيسا للتشريعية. كما أن النائب عبدالله الكندري أعلن استقالته، ووفق اللائحة لا يجوز أن يكون النائب رئيسا أو مقررا في لجنتين دائمتين.

وقدم النائب عبدالله الكندري استقالته أمس من لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية، قائلا: تقدمت باستقالتي بعد تزكيتي كعضو في لجنة حماية الأموال العامة، نظرًا لوجود حالة تعارض للمصالح مع من ثبت سابقًا تضخم حساباتهم البنكية.. فلن يحمي المال العام أبداً من تعدى عليه

لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد.. الرويعي رئيساً وأبل مقرراً

جانب من اجتماع التعليمية

أعلن عضو لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد د. حمود الخضير عن تزكية النائب د.عودة الرويعي رئيسا للجنة واختيار النائب د.خليل أبل مقررا لها.

وقال الخضير في تصريح صحفي بمجلس الأمة عقب اجتماع اللجنة إن اللجنة حددت أولوياتها البرلمانية للمرحلة المقبلة والتي يتمثل أبرزها في قضايا تطوير التعليم ورخصة المعلم ومتابعة إجراءات وزارة التربية في قضية الاعتداء على الطفل عيسى البلوشي –رحمه الله– وأضاف الخضير سنعمل في اللجنة التعليمية على متابعة السلوكيات السلبية في المدارس للحد منها ومنع تفاقمها بالتنسيق مع الجهات المختصة

الغانم يهنئ نظيريه في جمهورية بنما وكمنولث دومنيكا بالعيد الوطني

مروزق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس المجلس الوطني في جمهورية بنما ماركوس كاستيليرو وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

كما بعث الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيسة المجلس الوطني في كمنولث دومنيكا أليكس بويد نايتس وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدها

الشاهين لوزير التربية: ما سبب عدم افتتاح مدارس جديدة في مدينة صباح الأحمد

اسامه الشاهين

وجه النائب أسامة عيسى الشاهين سؤالا الى وزير التربية ووزير التعليم العالي ونص السؤال على:

تعد مدينة صباح الأحمد من المدن الجديدة التي قامت الحكومة ببنائها ضمن خطة التنمية التي تسعى لها الدولة، ويفترض أن تضم المدينة العديد من المشاريع الحيوية مثل المشارع الإسكانية والاستثمارية والتعليمية والرياضية.

وكون المشروع الإسكاني أكبر هذه المشاريع وأهمها، فإن المواطن يطمح بأن تكون الخدمات المقدمة له على مستوى الطموح ولاسيما الخدمات التعليمية، إلا أن هناك استياء من عدم افتتاح مدارس جديدة ببعض الضواحي السكنية بمدينة صباح الأحمد وخاصة ضاحية (c).

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1) ما سبب عدم افتتاح مدارس جديدة في مدينة صباح الأحمد وخاصة ضاحية (c) مع بداية العام الدراسي الحالي 2019/2020؟

2) ما سبب غلق الأندية المسائية بمدارس مدينة صباح الأحمد.

3) عدد مراكز التقوية في مدارس المدينة.

هايف يدعو وزيري الأشغال والبلدية للاستقالة ما لم يعالجا إهمال «الحساوي»

محمد هايف

جنان بو شهري

دعا النائب محمد هايف وزيري الأشغال والبلدية للاستقالة مالم يعالجا إهمال منطقة الحساوي.

ووصف هايف ما يحدث في منطقة الحساوي من إهمال غير مسبوق منذ فترة ليست بالقصيرة في عهد الوزيرين أمر مخجل في دولة من أغنى دول العالم.

وقال : إذا لم يكن لدى الوزيرين القدرة على اتخاذ إجراءات حاسمة سريعة في محاسبة المقصر وإخراج المنطقة من الروائح وفيضانات المجاري فعليهما تقديم استقالتيهما

عاشور: أولويات المالية إنشاء المنطقة الاقتصادية الشمالية ونزع الملكية وتعديل قانون النقد والصيرفة

صالح عاشور

اكد النائب صالح عاشور ان اللجنة المالية اتفقت على اولويات تخص الحكومة وهي انشاء المنطقة الاقتصادية الشمالية ونزع الملكية وتعديل قانون النقد والصيرفة

واضاف عاشور ان من اولويات اللجنة المالية حماية المنافسة والافلاس وقروض المواطن والبديل الاستراتيجي والحوكمة والتخصيص والهبات والمنح الخاصة للدول

وقال صالح عاشور من مؤتمره الصحفي الذي عقده في المركز الاعلامي لمجلس الامة ان اللجنة المالية استعرضت 127 اقتراحا نيابيا ومشاريع حكومية لاختيار أولوياتها

مصيفا الى ان اللجنة المالية وافقت مبدئيا على سحب تقريرها في شأن الاستبدال والقرض الحسن لاضافة جدول وتعديل جداول اخرى بناء على طلب وزارة المالية ورغبة منا في دراسة بعض الامور

وقال عاشور : نحتاج تعاون وزارة الشؤون لتنفيذ قانون الصيدلة الجديد من خلال إرسال رسائل الى صيدليات التعاونيات تفيد بانتهاء المدة القانونية لعقودها الحالية

العربيد يقترح إنشاء مركز خدمة للمواطن في الفردوس

فراج العربيد

أعلن النائب فراج العربيد عن تقديمه اقتراحاً برغبة بالاسراع في إنشاء مركز خدمة المواطن في منطقة الفردوس لتوفير الخدمات للمواطنين.وقال العربيد في مقدمة المقترح:

منذ سنوات وأجهزة الدولة تقوم بتقديم التسهيلات لخدمة المواطنين في مختلف مناطق الكويت سواءً القديمة منها أو الجديدة عبر مراكز الخدمة المتكاملة، ويأتي ذلك بهدف تطوير أداء الجهاز الحكومي، حيث يعتبر تسهيل الإجراءات وتبسيط المعاملات على رأس أولويات الدول التي ترغب في تحقيق معدلات تنموية عالية، وقد نجحت وزارة الداخلية في تنظيم تلك المراكز والتوسع في انشائها بمشاركة الجهات الرسمية الأخرى، لكن هناك مناطق لم تخصص لها «مراكز خدمة» بل الحقت في مناطق قريبة منها، ولعل منطقة الفردوس التي يقطنها حوالي 30 الف مواطن خير دليل، لذلك أتقدم بهذا الاقتراح برغبة التالي:

1– يتم إنشاء مركز خدمة لمنطقة الفردوس بشكل سريع يوفر الخدمات الرسمية للمواطنين في تلك المنطقة.

2– يتم توفير خدمات وزارة الداخلية بكافة إداراتها الحيوية ووزارة العدل والهيئة العامة للمعلومات المدنية، ومختلف الجهات ذات الصلة بالخدمات المباشرة للمواطنين أسوة بأحدث المناطق الجديدة